

دليل إرشادي لإعداد المعايير الأكاديمية القياسية القومية للتعليم العالي^١

عرض

د. أسامة السيد محمود على

أستاذ ورئيس قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات

ومدير وحدة ضمان الجودة والاعتماد

ومدير مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات

كلية الآداب - جامعة القاهرة

usama.elsayed@gmail.com

الموارد التعليمية والميزات التي تشكل مدخلات نظم الجودة ، والزيادة الكبيرة في إعداد الطلاب التي تجعل الكثافة الطلابية أعلى جدًا من النسب العالمية بين إعداد الطلاب وبين إعداد هيئات التدريس خاصة في كليات الآداب والتجارة والحقوق والتربية . إلا أن واحدة من أهم العقبات التي صادفت جهود تطبيق نظم الجودة التعليمية ، هي نقص المعايير الأكاديمية القياسية على المستوى القومي المصري ، والمعايير الأكاديمية القياسية القومية هي المعايير التي تمثل الحد الأدنى المطلوب في مهارات الخريجين التي ترضى المستفيدين من الخدمة التعليمية وأصحاب سوق العمل ، وهي تسترشد بالمعايير العالمية ، وتحفظ في نفس الوقت بالهوية القومية .

هذا الدليل الصغير في حجمه الكبير في قيمته صدر عن اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد التابعة للمجلس الأعلى للجامعات والتي بدأت عملها من عام ٢٠٠٣ للسعي إلى إقامة نظم داخلية لضمان الجودة والاعتماد في جميع كليات الجامعات الحكومية المصرية ، واستطاعت حتى الآن بالفعل من تمويل إنشاء أكثر من ١٥٠ وحدة داخلية بالكليات لرفع مستوى جوده البرامج التعليمية ووفرت لها الخبراء والدعم الفني.

لقد تكشف مجموعة أساسية من العقبات أمام تطبيق نظم الجودة أهمها مقاومة التغيير من جزء لا يستهان به من أعضاء هيئة التدريس خاصة في كليات قطاع الآداب والإنسانيات ، ونقص

^١ المجلس الأعلى للجامعات. اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد. دليل إرشادي لإعداد المعايير الأكاديمية القياسية القومية للتعليم

العالي - القاهرة : اللجنة ، ٢٠٠٧ .

وأى معايير قياسية لابد أن تتميز كما ذكرت هذه الوثيقة بمراعاة الظروف البيئية الوطنية ، والوضوح والمرونة والقابلية للتعديل طبقا للتعديل وطبقا لظروف كل برنامج أو مؤسسة ، وأن تتسم بالموضوعية، والقابلية للقياس والشمول ، وأن ترتبط بالنواتج التعليمية وأن تشرك أصحاب المصالح في المجتمع وأن تضع في الاعتبار الاتجاهات العالمية ، وإعداد هذه المعايير لابد أن يمر بعده خطوات منهجية أولها تشكيل لجنة استشارية تنتمى إلى كبار المتخصصين في القطاع أو التخصص ، ثم كتابة المعايير ثم الاسترشاد برأى مجموعة منتقاه من الخبراء بعد تمرير النسخة الأولى عليهم ، وأخيرا إعدادها بشكل نهائي وحفظها في قاعدة بيانات للمعايير القياسية الأكاديمية .

والحقيقة أن الوثيقة التي نتعرض لها بالعرض قد حددت دور كل مجموعة من الخبراء ، وحددت أيضا الخطوات التنفيذية التي لابد أن تمر بها كل مرحلة من المراحل . كما أن الوثيقة قد وضعت الإرشادات والمواصفات الخاصة بأعداد المعايير وهي أن تشتمل على ما يلي بالترتيب :

١. المعلومات الأساسية وهي العنوان والتاريخ ولجنة القطاع المسئولة والدور المهني المطلوب من الخريج .
٢. مواصفات الخريج المتوقعة عند التخرج .
٣. المعايير الأكاديمية القياسية نفسها مقسم إلى :
(أ) ما يختص بالمعرفة والفهم .

وللمعايير الأكاديمية القياسية القومية مجموعة من الأهداف التي تسعى إليها حددتها الوثيقة التي بين أيدينا :

١. تساعد المؤسسات التعليمية في تصميم البرامج التعليمية .
 ٢. تساعد في تقييم الخريجين كنواتج للعملية التعليمية .
 ٣. تساعد في عملية تقييم ومراجعة أعمال المؤسسات التعليمية بالنسبة لأى مراجعات داخلية أو خارجية .
 ٤. تكون الأساس الذي تعتمد عليه مؤسسات الاعتماد الوطنية في تقييم واعتماد البرامج والمؤسسات التعليمية .
 ٥. تكون أساس موضوعى يتسم بالشفافية والموضوعية في الحكم والتقييم .
 ٦. تساعد في التعرف على اهتمامات أصحاب المصالح وأرباب سوق العمل .
- وعلى ذلك فهذه المعايير هي الأداه التي تمكن أعضاء هيئة التدريس في إعداد وتقييم الطلاب ومعرفة المهارات التي اكتسبوها ، وتساعد قيادات المؤسسة ومجالسها العلمية المختلفة في مراجعة السياسات، وتساعد أولياء الأمور في متابعة أولادهم وتساعد أصحاب المصالح وأرباب سوق العمل في توجيهه البرامج التعليمية نحو إعداد المهارات المطلوبة وأخيرا تساعد هيئات الاعتماد في عملها بموضوعية وشفافية .

لقد كانت هذه الوثيقة بداية لجهود واسعة لإعداد معايير وطنية قياسية أكاديمية في مصر ، وتكونت طبقا لتوجيهات من المجلس الأعلى للجامعات مجموعات عمل في لجان القطاعات المختلفة لصياغة معايير متخصصة ، وبعضها انتهى بالفعل مثل معايير قطاع الصيدلة والأدوية والهندسة والتريض والطب وبعض قطاعات العلوم الاجتماعية مثل المكتبات والمعلومات وعلم النفس والاجتماع والخدمة الاجتماعية ، وهذه المعايير المقترحة كلها معروضة الآن على الهيئة المصرية القومية لضمان الجودة والاعتماد التي تشكلت بعد صدور القانون الخاص بضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في يناير ٢٠٠٧ ، وهذه الهيئة هي التي ستتولى اعتماد المؤسسات والبرامج بالجامعات والمعاهد في مصر ، وحاليا فإن كل المعايير التي أعدت والتي تم الإشارة إليها في السطور السابقة معروضة للمناقشة والتعديل وإبداء الرأي على المجتمع الأكاديمي المصري .

ب) المهارات الذهنية المكتسبة مثل الاختيار بين بدائل أو خيارات والقدرة على الاستنتاج والمناقشة والابتكار .

جـ) المهارات المهنية والعملية أى الأعمال التي يستطيع الخريج أن يؤديها .

د) المهارات العامة مثل التعامل مع تكنولوجيا المعلومات أو أدوات الاتصال أو مهارات الإدارة أو التعلم الذاتي أو العمل ضمن إطار فريق .

٤. أعضاء الفريق المشارك في الإعداد .

٥. المصادر التي اعتمد عليها الفريق في إعداد المعايير

٦. قائمة المصطلحات .

وانتهت الوثيقة بقائمة هامة من المواقع الدولية المتاحة على شبكة الإنترنت لبعض من أهم المؤسسات العاملة في وضع المعايير والاعتماد الأكاديمي في ألمانيا وفرنسا والمجر والهند وفنلندا وبنجلشرا واستراليا والولايات المتحدة .